

الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع: حاولنا المواءمة بين المهمين الصحي والاقتصادي

لبنان الذي تخطى حاجز نصف مليون إصابة بفيروس كورونا، يتوجب عليه ان يقطع مشوارا طويلا ومضنيا من اجل تحصين جميع ابنائه باللقاحات المتاحة حاليا، فيما لم يحصل الا نحو 2% فقط من اللبنانيين على جرعتي اللقاح حتى الان، علما ان لبنان يستعد اسوة بدول العالم للموجة الثالثة

لا يشكل النصف مليون إصابة رقما عاديا مقارنة بعدد السكان، ما يجبر السلطات على الاستمرار في دق ناقوس الخطر من اجل تعبئة الجهود والخطط لمواجهة استمرار تفشي الوباء. فيما سجلت في العالم اكثر من 4 الاف متحورة من فيروس كورونا حتى الان، يسجل لبنان نحو 3 الاف إصابة يوميا.

"الامن العام" ناقشت مع الامين العام للمجلس الأعلى للدفاع رئيس لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا اللواء الركن محمود الاسمر الفراتات الجديدة، وعرضت معه المخاطر التي تهدد القطاع الاستشفائي.

مدد المجلس الأعلى للدفاع حالة التعبئة العامة حتى ايلول 2021، هل هناك ضمانات بانه سيأتي بنتائج افضل؟

حالة التعبئة العامة اعطت بالتأكيد نتائج ايجابية خاصة لناحية معالجة مكافحة الوباء. فالدولة قادرة في ظل حالة التعبئة العامة على اتخاذ تدابير متعددة، منها الاغلاق والمصادرة وتنظيم النقل والانتقال والمواصلات. مع استمرار انتشار الوباء محليا وعالميا، كان التمديد ضروريا كي تتخذ الدولة التدابير المناسبة للسيطرة عليه من ناحية تجهيز المستشفيات، الكوادر الطبية، اللقاحات وغيرها، او من ناحية فرض الاغلاق الكامل او الجزئي في مناطق معينة وفق نسب انتشار الوباء. يجري اسبوعيا تقييم كل الاجراءات المتخذة من لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا التي اترأسها، ونرفع توصيات الى اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة التي تقوم من جهتها بتقييم المرحلة واصدار القرارات المناسبة على ضوءها.

ما هي الثغرات التي ظهرت في مراحل التعبئة العامة، وكيف ستلافيونها قبل الموجة الثالثة المتوقعة للوباء؟

في المرحلة السابقة من التعبئة ظهرت ثغرات اهمها عدم قيام الجهات المعنية بمراقبة تنفيذ الاجراءات المتخذة بالفعالية اللازمة على كل الاراضي اللبنانية، وهو ما استتبع تفاوتات في نسب الالتزام بين منطقة واخرى. مما لا شك فيه، ان القرارات المتخذة لا تؤتي نتائجها المرجوة في حال لم تقترن بالتنفيذ الجدي. فقد رأينا مثلا في فترة الاغلاق الكامل الاخير التزاما كبيرا خلال الاسبوع الاول بالقرارات المتخذة على معظم الاراضي اللبنانية، لكن نسب الالتزام في بعض المناطق تراجعت في الاسبوع التالي. لقد اطلقنا المنصة الالكترونية خلال تلك الفترة من اجل تنظيم تنقلات الاشخاص المستثنين بما يضمن منع الاكتظاظ والحد من ارتفاع الاصابات. بما ان اغلاق القطاعات الاقتصادية يعني وقف الانتاج وتزايد نسبة البطالة في ظل الظروف الصعبة التي يمر فيها لبنان، فقد حرصنا في الفترة الاخيرة على ان تتابع غالبية القطاعات اعمالها ضمن نسب اشغال معينة مع الالتزام طبعاً بالتدابير الوقائية. حاولنا ان نأخذ الجانب الاقتصادي في الاعتبار عبر المواءمة بين الاقتصاد والصحة. خلال عيد الفصح مثلا لم تكن مدة الاغلاق طويلة، واتخذنا اجراءات خلال شهر الصوم منها منع التجول ليلا وتنظيم ممارسة الشعائر الدينية في دور العبادة.

كيف يمكن طمأنة اللبنانيين الى انهم لن يواجهوا مجددا المخاوف من احتمال انقطاع مادة الاوكسجين؟

مسألة تأمين الاوكسجين يتابعها وزير الصحة

العامّة الذي استدرك الموضوع وتولى معالجته. لدينا شركتان تنتجان الاوكسجين في لبنان وتزودان به المستشفيات كافة. تم حاليا تأمين مصادر ثابتة للاوكسجين، وكل المعنيين ينسقون من اجل تلافي حصول هذه الازمة مجددا.

قطاع الاستشفاء يعاني من تردي الاوضاع، هل تمت دراسة هذه المشكلة وما هي تصوراتكم لعلاجها؟

يعاني قطاع الاستشفاء ككل القطاعات الاخرى، خاصة في ما يتعلق بموضوع ارتفاع سعر الدولار. فالقطاع الطبي يحتاج الى معدات واجهزة يستوردها من الخارج شأنه شأن قطاعات اخرى. المصرف المركزي يؤمّن نسبة دعم كبيرة في هذا المجال للقطاع الاستشفائي. قطاع الاستشفاء ليس وحده المتضرر، والامور مترابطة ببعضها البعض. المطلوب من الجميع التحمل على امل الا تطول الازمة.

لماذا لا يتم فرض اجراءات مباشرة من جانب الدولة لانقاذ القطاع الاستشفائي بحيث يتخوف كثر من تحوله الى مشفى للاغنياء فقط؟

مما لا شك فيه ان غالبية اللبنانيين غير قادرين على تحمل تكاليف الاستشفاء وحدهم من دون مساهمة الجهات الضامنة ووزارة الصحة التي تحاول ضمن الامكانيات المتاحة تأمين الطبابة للمواطنين. الحل يجب ان يكون ضمن خطة شاملة ويحتاج الى موازنات. الاولوية في الوضع الحالي ليست لجني الارباح فحسب، اذ على الجميع التعاون لتخطي معا هذه المرحلة الصعبة. فحتى الافراد الميسورين لا يتمكنون احيانا من دخول المستشفى نتيجة ارتفاع نسب الاشغال فيها بسبب ازمة وباء كورونا.



الامين العام للمجلس الأعلى للدفاع رئيس لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس كورونا اللواء الركن محمود الاسمر.

الاطباء والممرضون والممرضات يغادرون باعداد كبيرة، كيف يمكن منع تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة؟

الاطباء والممرضات والممرضون ليسوا وحدهم من يغادر بحثا عن فرص عمل افضل، فالمهندسون والاعلاميون وغيرهم يغادرون ايضا. هذا الوضع يحتاج الى ايجاد حلول لمعالجة الازمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان بكل قطاعاته. اقول للذين غادروا انتم معذورون فليديكم عائلات تسعون الى تأمين عيش لائق لها، لكن البلد بلدنا جميعا. عدد كبير من الناس هنا يقومون بواجباتهم الانسانية والمهنية ويتحملون في سبيل ذلك كل الضغوط المادية والمعنوية. نأمل في ان لا يطول غياب من غادروا لان وطنهم في حاجة اليهم. كما نتمنى ان تولي الدولة الاهتمام اللازم للقطاع الصحي من اجل تحسين اوضاع العاملين فيه.

طرح البعض فكرة البحث في امكان فتح الباب امام استثمارات المغتربين في القطاع الصحي في لبنان، هل يمكن تشجيعهم على ذلك؟

نشجع فكرة استثمار المغتربين في القطاع

الصحي لاسيما في الطرف الراهن الذي نمر فيه بسبب وباء كورونا. فلطالما بادر المغتربون الى مد يد العون لاهلهم في لبنان ومساندتهم في اوقات المحن. لذلك نأمل في ان لا يتخلوا عن ايمانهم بأن وطنهم قادر على النهوض من ازمته، وان يبادروا كما عهدناهم الى الاستثمار في بلدهم وتحديدا في قطاعه الصحي.

هل سيتمكن لبنان من تخطي وباء كورونا، ومتى يستكمل احتواء الخطر عبر عمليات التلقيح؟

يرخي وباء كورونا بظلاله على دول العالم اجمع، فحتى الدول التي تتمتع باقتصاد قوي تعاني نتيجة هذا الوباء ولم تتمكن حتى الان من السيطرة عليه. نحن نسعى في لبنان الى خفض مخاطر هذا الوباء والحد من انتشاره. لكن تحقيق ذلك يستلزم تضافر الجهود بالتعاون مع المنظمات الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وكذلك نشر التوعية والالتزام بالاجراءات المتخذة والتدابير الوقائية وتعزيز القطاع الاستشفائي، اضافة الى تسريع عملية التلقيح. ان اشترك القطاع الخاص في استيراد اللقاح وتأمينه سيسرع

العملية ويساهم في خفض المخاطر. كلما لقحنا اكثر عادت دورة العمل والاقتصاد الى طبيعتها بشكل اسرع. علما ان مسألة توفير اللقاح ترتبط ايضا بالتزام الشركات العالمية تسليم الكميات المتفق عليها في ظل الضغط العالمي على اللقاحات.

في كل اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع يوجه المجلس دعوة الى وسائل الاعلام لتنفيذ حملات توعية، ما اهمية دور الاعلام في هذا المجال؟

الاعلام مطالب بمتابعة دوره المهم في التوعية، فهو يصل الى كل بيت وعلى مدار الساعة. لذا من المفيد ان يساند الاعلام الدولة في حربها ضد فيروس كورونا، وان يسלט الضوء على اهمية الالتزام بالتدابير الوقائية والاجراءات المتخذة من اجل مواجهة هذا الوباء.

في الاجتماع الاخير للمجلس الأعلى للدفاع خصصت اموال اضافية لاستكمال دفع تعويضات للمتضررين من انفجار المرفأ. كم بلغ حجم الاموال التي دفعت حتى الان؟

تقرر في مرحلة اولى تخصيص مبلغ 100 مليار ليرة لبنانية كتعويضات للمتضررين من انفجار المرفأ، ثم تقرر صرف 50 مليارا. في الجلسة الاخيرة للمجلس الأعلى للدفاع، تقرر صرف 50 مليار ليرة اضافية كدفعة ثالثة سيتم توزيعها من خلال الجيش.

هل وضع المجلس الأعلى للدفاع قضية متابعة ملف كل المواد الخطرة المخزنة في اولوياته، وما الاجراءات التي ستتخذ؟

حصل كشف على كل المواد الخطرة المخزنة بتكليف من رئيس الحكومة، من خلال كتاب موجه الى كل الادارات والى المدعي العام التمييزي الذي عمم على الاجهزة المعنية القيام بالكشف على كل المواقع والمخازن التي قد تحتوي على مواد خطرة وفحصها. كما قامت اللجنة الوطنية للطاقة الذرية اللبنانية بالكشف على المواد المشعة الموجودة في شركة البترول في الزهراني وتتولى معالجتها.